تيارات الأزمة العالمية (أو النمو) . ومن اللافت للنظر حقاً أنه عند نقطة التطور المرئي للأزمة ، أي في السبعينات ، أن تكامل الرأسمال الأميركي مع الرأسمالية العالمية استمر في كامل قوته ، بل وأقوى من أي وقت مضى . ثم إن صيغة هذا التكامل تختلف نوعياً هي أيضاً عن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية . فنحن الآن أمام اقتصاد عالمي رأسمالي ، لم تعد ميزته الرئيسية التجارة والاستثمار في الأسهم في المشروعات الأجنبية ، بل الاستثمار المباشر في جميع القطاعات الاقتصادية ، ونشوء نظام مالي ومصرفي دولي يتجاوز الحدود القومية . ولعل الأمثلة التالية تدل على هذا التكامل :

شكلت صادرات الولايات المتحدة بين خمسة وستة في المائة من الناتج القومي الاجمالي GNP خلال الستينات ، أما في منتصف السبعينات ، فكانت قد ارتفعت الى زهاء العشرة بالمائة من الناتج القومي الاجمالي GNP (ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للواردات) .

مثال آخر بالنسبة للواردات النفطية الى الولايات المتحدة التي تزايدت أهميتها لتشكل في منتصف السبعينات نحو ٤٠٪ من امدادات البلاد ، ونحو ٣٠٪ من إجمالي الواردات .

مثال ثالث : إن قيمة الاستثمار الأمريكي المباشر في الخارج ، تضاعفت تقريباً بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، وبلغت ١٣٣ بليون دولار في نهاية العا م الماضي . وبلغت أرباح الاستثمارات في البلدان الأجنبية نحو ٣٠٪ من مجموع ارباح الشركات في منتصف السبعينات ، من بعد احتساب الضريبة .

مثال رابع يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الذي نما بصورة ملحوظة في السبعينات . فبينما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة من ثمانية بلايين دولار في ١٩٦٢ إلى ١٥ بليون دولار في ١٩٧٢ ، نراه يقفز إلى ٢٧ بليون دولار في ١٩٧٥ (وهو يسجل رقماً أعلى في ١٩٧٩) .

مثال خامس : القروض المصرفية الأمريكية في الخارج ، زادت ثلاثة أضعاف بين ١٩٧١ و ١٩٧٥ ، وقفزت من ١٧ بليون دولار الى ٥٩ بليون دولار . وان أكثر من نصف هذه الديون يتمثل في قروض الدول الرأسمالية الأكثر فقراً . (انظر ماكيوان ص ٥٠) .

ويذكر جي. هيل في تقريره «إن ثمانية مصارف أمريكية في ١٩٦٠ كانت تدير ١٣١ فرعاً وراء البحار ، تبلغ موجوداتها وراء البحار ثلاثة بلايين دولار ونصف البليون . أما في ١٩٧٠ فلقد أصبح عدد المصارف ٧٩ مصرفاً ، تدير ٥٨٣ فرعاً في الخارج ، وموجوداتها ٧٧,٤ بليون دولار . لكن الحال في ١٩٧٤ أصبح كما يلي : ارتفع عدد المصارف الى ١٢٩ ، وعدد الفروع الى ٧٣٧ ، والموجودات الى نحو ١٥٥ بليون دولار . ولغرض المقارنة فقط نذكر أن الموجودات الاجمالية لجميع المصارف التجارية في الولايات المتحدة كانت ٢٥٥,٧ بليون دولار في ١٩٦٠ ، وأصبحت ٤٤٨,٩ بليوناً في ١٩٦٧ ، أما في ١٩٧٤ (حزيران) فلقد أصبح الرقم ٨٧٢ بليون دولار . وهكذا يتبين انه بينما ارتفعت الموجودات المصرفية الاجمالية داخل الولايات المتحدة بنسبة ٣,٥ مرة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٤ ، فان الموجودات الخارجية ارتفعت بنسبة ٤٢ مرة تقريباً . (أنظر هيل ، ص ١٣٠) .